Revue d'Economie et de Statistique Appliquée
Volume 16 number 2, December 2019
ISSN: 1112-234X EISSN: 2600-6642
Pages :109-126

ANALYTIC STUDY TO THE EFFECT OF APPLICATION DEVELOPMENTAL PROGRAMS ON SOME MACROECONOMIC VARIABLES IN ALGERIA DURING 2001- 2018

دراسة تحليلية لأثر تطبيق البرامج التنموية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (2001-2018).

أحمد حنيش*

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.

hennichea@yahoo.fr

محمد بوقليع

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.

boukliamohamed@gmail.com

تاريخ الوصول: *2019/05/09* ***تاريخ القبول:*** *2019/10/11* ***تاريخ النشر على الانترنت:*** *2020/01/06*

ABSTRACT: this study addressing the effect of application developmental programs on some macroeconomic variables in Algeria during the period 2001-2018, Where exposure to the content of developmental programs, in addition we analyses the effect of this programs on public expenditure, The unemployment, economic growth and inflation. we conclude through this study that there was the growth in public expenditure, as for Unemployment rates have declined even relatively, because a large proportion of jobs are temporary, we found also that the economic growth rate Was not at the level of expectations because of the decline in the growth of the hydrocarbon sector, which is the nerve of the national economy, despite the rates recorded in other sectors, but the rates of inflation was high relatively because increasing the public expenditure especially management expenditure And inflexibility of the productive apparatus.

Keywords: developmental programs, public expenditure, economic growth, Unemployment, inflation.
JEL classification codes : H5, E24, E62

الملخص: تتناول هذه الدراسة أثر تطبيق البرامج التنموية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2001– 2018)، حيث تم التعرض إلى مضمون البرامج التنموية، بالإضافة إلى تحليل أثر هذه البرامج على الإنفاق العام، البطالة، النمو الاقتصادي والتضخم، وقد توصلنا من خلال الدراسة إلى وجود نمو مستمر في النفقات العامة، أما بالنسبة لمعدلات البطالة فقد انخفضت ولو نسبيا بسبب أن نسبة كبيرة من مناصب الشغل مؤقتة، كما توصلنا إلى أن معدل النمو الاقتصادي لم يكن في مستوى التطلعات بسبب تراجع نمو قطاع المحروقات الذي يعتبر عصب الاقتصاد الوطني

* المؤلف المراسل

بالرغم من المعدلات المسجلة في القطاعات الأخرى، في حين أن معدلات التضخم كانت مرتفعة نسبيا بسبب تزايد الإنفاق العام خاصة نفقات التسيير وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي.

الكلمات الرئيسية: البرامج التنموية، النفقات العامة، النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم.

1. مقدمة: نظرا لحالة الركود التي سادت الاقتصاد الوطني خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي بسبب انخفاض أسعار البترول وارتفاع حجم المديونية وسياسات صندوق النقد الدولي الإصلاحية الأثر الكبير على تعطل نمو الاقتصاد الوطني, إلا أنه وبعد ارتفاع أسعار المحروقات وانتعاش خزينة الدولة, كان لزاما التفكير في إطلاق برامج تنموية تهدف إلى إنعاش الاقتصاد وخلق الثروة وزيادة النمو الاقتصادي، حيث يتضمن كل برنامج مجموعة من المحاور، ركزت هذه المحاور بشكل كبير على تطوير الخدمات العمومية المقدمة في مجال الهياكل والمنشآت الأساسية كالطرق والمطارات والموانئ والسكك الحديدية والسدود وشبكات الكهرباء والغاز، ودعم الأنشطة الإنتاجية في قطاعات الصناعة والفلاحة والصيد البحري والخدمات، إضافة إلى تنمية الموارد البشرية وتطوير التعليم والخدمات الصحية، وقد شملت هذه البرامج التنموية برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) المرفق بالبرنامجين التكميليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا المتعلقين بالفترة(2006- 2009)، إضافة إلى برنامج توطيد النمو الخاص بالفترة (2010- 2014) ثم البرنامج الخماسي(2015-2019)، كل هذه البرامج ساهمت في تطبيق سياسة مالية توسعية ممثلة في الحجم الكبير للإنفاق العام والذي كانت له انعكاسات وأثار على المتغيرات الاقتصادية الكلية وهذا ما يقودنا إلى طرح إشكالية **ما مدى تأثير تنفيذ البرامج التنموية العمومية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.**

2. مضمون البرامج التنموية العمومية: مع تحسن الوضعية المالية للدولة، بادرت الجزائر منذ سنة 2001 إلى اطلاق عدة برامج تنموية هادفة رصدت لها مبالغ ضخمة بهدف تحقيق تنمية شاملة وتشتمل هذه البرامج على ما يلي:

2. 1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: لقد كان لتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والذي خصص له مبلغ مالي قدره 525 مليار دج أي ما يعادل 6.9 مليار دولار عدة أسباب لعل أهمها عدم استجابة الإصلاحات التي تبنتها الجزائر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي لطموحات الجزائريين المتمثلة في تحسين مستويات المعيشة والتقليل من مستويات الفقر والبطالة, وقد استند برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على رفع الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري.

بلغ عدد المشاريع التي أدرجت ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 16023 مشروع شملت المجالات التالية: أشغال كبرى وهياكل قاعدية, تنمية محلية وبشرية, دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري, دعم الإصلاحات, وتم تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية, كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين, وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية, والجدول الآتي يوضح ذلك.

الجدول رقم01: محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

الوحدة: مليار دج.

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع "مبالغ"	المجموع "نسبة مئوية"
– أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
– تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
– دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
– دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي, تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الأول من سنة2001, ص: 87.

من خلال الجدول رقم(01) يتبين لنا:

– أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد حضي بحصة الأسد من برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث استفاد من غلاف مالي يقدر بـ: 210.5 مليار دج على مدى أربع سنوات, وهو ما يعادل 40.1% من إجمالي الغلاف المالي المخصص للبرنامج, بهدف تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال سنوات الثمانينات, وكذا الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن الماضي, والتي أرغمت الحكومة على تقليص الإنفاق الاستثماري والتوجه نحو نفقات التسيير فقط من أجل المحافظة على سير المصالح العامة, واستعادة التوازن المالي للموازنة العامة, كما أنه قطاع مهم يسمح بإنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية, من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة لتقليص حجم البطالة.

– بلغت المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية 204.2 مليار دج أي بنسبة 38.8% من الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج , وهو ما يعبر على الأهمية التي يحظى بها هذا القطاع كآلية لتحقيق التوازن

الجهوي بين مختلف مناطق الوطن, وتحسين مستوى معيشة المواطن في أي نقطة كانت من الوطن, ورفع معدلات التنمية البشرية.

– أما قطاع الفلاحة والصيد البحري, فلم ينل إلا مبلغ 65.4 مليار دج بنسبة 12.4% من الغلاف المخصص للبرنامج, ويعود ذلك لكون القطاع استفاد سابقا من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية, وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

– أما المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر بـ: 45 مليار دج, أي بنسبة 8.6 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج, تم توجيهه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج, والتي تهدف في الأساس إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

2.2.البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي: جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو"PCSC" في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2000-2004, وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر وانتعاش خزينة الدولة نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

لقد خصصت الحكومة الجزائرية مبلغ مالي مهم في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو شمل عدة قطاعات تكتسي أهمية كبيرة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم02: محتوى البرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009.

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	%
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50.0	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: مصالح الوزير الأول, البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005- 2009, أفريل 2005، ص:21.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المحور المتعلق بتحسين ظروف معيشة السكان شكل النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو بمبلغ قدر بـ1908.5 مليار دج أي ما نسبته 45.5%, وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية, ويعتبر تحسين

ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم حركية النشاط الاقتصادي, وقد حضي قطاع السكن بالنصيب الأكبر بـ 555 مليار دج يليه قطاع التربية الوطنية ب 200 مليار دج ثم يليه قطاع التعليم العالي بـ 141مليار دج.

أما فيما يخص تطوير المنشآت الأساسية فقد احتل هذا المحور المرتبة الثانية بنسبة 40.5 % من إجمالي قيمة البرنامج الكلي وهذه النسبة تعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والهياكل القاعدية حيث وزعت هذه القيمة على أربع قطاعات, النقل (700مليار دج), الأشغال العمومية (600 مليار دج), الماء(سدود وتحويلات393 مليار دج), تهيئة الإقليم(10.15 مليار دج).

أما المحور الثالث المتمثل في دعم التنمية الاقتصادية والذي حصل على غلاف مالي بقيمة 337.2 مليار دينار شملت ستة قطاعات رئيسية وذلك لمواصلة دعم هذه القطاعات لزيادة إنتاجيتها رغبة في رفع معدلات النمو الاقتصادي, باعتبارها قطاعات منتجة للثروة.

أما محور تطوير الخدمة العمومية وتحديثها فقد حصل على ما نسبته 4.8 % من مخصصات البرنامج وذلك بغية تحديث قطاعات العدالة والداخلية والمالية والتجارة والبريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وبعض قطاعات الدولة الأخرى, هذه القطاعات التي تلعب دورا أساسيا في تقديم خدمات أساسية للمواطن, بغية تسهيل تلقي الخدمات وبأحسن جودة وأقصى سرعة.

أما تطوير التكنولوجيات الحديثة كتطوير شبكة الهاتف والهاتف النقال, وخلق فضاء جديد للأنترنت من حيث السرعة ولتحقيق هذه الأهداف رصدت الحكومة مبلغ 50 مليار دج, بالإضافة إلى مواصلة عصرنة الخدمات البريدية وتحديد وإنجاز مخطط عمل سريع وحقيقي لتطوير واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

كما قرر مجلس الوزراء يوم 14جانفي 2006 بالجزائر زيادة كبيرة في تمويل برامج تنمية ولايات الجنوب للفترة 2006 إلى 2009, حيث تم رفع ذلك التمويل من 250 إلى 377 مليار دج, والبرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا والذي تضمن العديد من المشاريع, حيث قدرت المبالغ المالية الأولية التي خصصت لهذا البرنامج 620 مليار دج.

3.2.البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014): يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة أنذاك, وتواصلت العملية ببرنامج فترة2005- 2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب, وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الماضية ما يقارب 17500مليار دج من بينها بعض المشاريع الهيكلية التي

ما تزال قيد الإنجاز, أما برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة 2010-2014 يقدر بـ 21214 مليار دج (286 مليار دولار) وهو يشمل شقين اثنين هما: (بيان اجتماع مجلس الوزراء، 2010)

– استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130مليار دولار.

– إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11514مليار دج أي ما يعادل 156مليار دولار.

يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال:(بيان اجتماع مجلس الوزراء، 2010)

– ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكماليه و850 ثانوية) و600000 مقعد بيداغوجي جامعي و400000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين؛

– أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين؛

– مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة2014؛

– توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء؛

– تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا و25 منظومة لتحويل المياه, وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها؛

– أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و160 قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب؛

– وكذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال هذا ويخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص؛

– أكثر من 3100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ؛

– أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (على الخصوص من خلال تجهيز 14 مدينة بالتراموي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات؛

– ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة؛

– ما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

وعلاوة على حجم النشاطات التي تستفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:

– أكثر من 1000مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية الذي تم الشروع فيه منذ السنة الفارطة؛

– ما يقارب 150مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.

ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.

أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل.

وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

4.2. البرنامج الخماسي 2015-2019: اعتزمت الحكومة الشروع في برنامج تنموي خماسي جديد يمتد إلى غاية 2019, والذي رصدت له نحو 262 مليار دج يهدف أساسا إلى تخفيض نسبة البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين وتحقيق نسبة نمو7%, وصياغة المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد الوطني, وتتضمن المحاور الأساسية لهذا البرنامج ما يلي:(Plan de travail du gouvrnement,2014,p:3).

– تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية: من خلال:

- ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال.
- تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية؛
- تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كل أشكال الآفات الاجتماعية؛
- تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة؛

– تطوير الاقتصاد الوطني: وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة وتوسيع النسيج الصناعي؛

– ترقية وتحسين الخدمة العمومية: وذلك من خلال مواصلة جهود إنجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين المناطق.

3. أثر التوسع في النفقات العامة من خلال البرامج التنموية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية:

كان لتدخل الدولة في الاقتصاد من خلال البرامج التنموية أثر على مستويات الإنفاق العام والتي كان لها تأثير مباشر على معدلات البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي، هذه المؤشرات من شأنها أن تعطينا صورة واضحة على الوضع الاقتصادي في البلد في فترة معينة.

1.3.دراسة تحليلية لتطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2017): مع عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 سمحت بارتفاع الموارد العامة, والتي تم استغلالها في النشاط الاقتصادي في شكل سياسة تنموية تجسدت في ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما يعرف بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي, من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى بالإضافة إلى انخفاض المديونية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والتي بلغت 6.8% سنة 2003, مع انخفاض معدلات البطالة, وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة الإنفاق العمومي بالنسبة للناتج المحلي الخام.

الجدول رقم 03 : تطور النفقات العامة خلال الفترة:2001–2017.(الوحدة: مليار دج)

السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التسيير/ النفقات العامة	نفقات التجهيز	نفقات التجهيز/ النفقات العامة	الناتج الداخلي الخام(ن دخ)	النفقات العامة / الناتج د خ
2001	1321.0	963.6	72.94	357.4	27.05	4227.1	31.25
2002	1550.6	1097.7	70.79	452.9	29.20	4522.8	34.28
2003	1690.2	1122.8	66.73	567.4	33.57	5252.3	32.18
2004	1891.8	1251.1	66.13	640.7	33.86	6149.1	30.76

27.13	7562.0	39.32	806.9	60.67	1245.1	2052.0	2005
28.85	8501.6	41.38	1015.1	58.61	1437.9	2453.0	2006
33.23	9352.9	46.15	1434.6	53.84	1673.9	3108.6	2007
37.95	11043.7	47.08	1973.3	52.91	2217.8	4191.1	2008
42.59	9968.0	45.83	1946.3	54.16	2300.0	4246.3	2009
37.25	11991.6	40.47	1807.9	59.52	2659.1	4466.9	2010
40.12	14588.5	33.72	1974.4	66.27	3879.2	5853.6	2011
43.54	16208.7	32.24	2275.5	67.75	4782.6	7058.2	2012
36.19	16643.8	31.42	1892.5	68.58	4131.5	6024.1	2013
40.57	17205.1	35.72	2493.9	64.27	4486.3	6980.3	2014
45.81	16712.7	39.70	3039.3	60.30	4617.0	7656.3	2015
41.64	17525.0	37.17	2711.9	62.83	4585.6	7297.5	2016
39.73	18594.2	35.62	2631.5	64.38	4757.8	7389.3	2017

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

- Ministère des finances, DGPP, Direction du Recueil des informations, rétrospective statistique opération du trésor, Alger ; disponible sur : http://www : dgpp-mf.gov.dz, consulter le :15/03/2019.
- Banque d'Algérie, les rapports sur l'évolution économique et monétaire en Algérie 2005-2010-2014-2017.

من خلال الجدول نلاحظ أن نمو النفقات العامة في منحى تصاعدي, حيث ارتفع حجمها باستمرار من سنة 2000 إلى 2012 حيث انتقلت من 1321 مليار دينار سنة2001 إلى 7058.2 مليار دينار سنة 2012, ثم انخفضت لتبليغ 6024.1 مليار دينار سنة 2013 ثم ارتفعت ثانية لتبلغ 7656.3 مليار دينار سنة 2015 مع انطلاق البرنامج الخماسي الأخير, ثم انخفضت لتستقر في حدود 7389.8 مليار دج سنة 2017، حيث بلغت نسبة النفقات العامة 45.81% من الناتج الداخلي الخام سنة 2015 وهي نسبة معتبرة، وهو ما يبرر التوسع في الإنفاق العام المرتبط بالبرامج التنموية المبرمجة من طرف الدولة.

كما نلاحظ أن نفقات التسيير تشكل نسبة كبيرة من النفقات العامة, حيث بلغت هذه النسبة حدود 72.94% في 2001, بينما بلغت أدنى نسبة في حدود 52.91% سنة 2008 وهو ما يفسر أن النسبة الأكبر من النفقات العامة توجه إلى النفقات الجارية (التسيير)، فخلال الفترة 2001-2017 بلغ متوسط معدل نفقات التسيير حدود 63% كنسبة من النفقات العامة, حيث قدر متوسط نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام 22%.

كما يرجع الارتفاع في نفقات التسيير إلى مجموعة من الأسباب والعوامل أهمها ارتفاع أجور أعوان الدولة, بالإضافة إلى عمليات توظيف جديدة في قطاع الوظيف العمومي من أجل تأطير كل المنجزات العمومية المستلمة, ضف إلى ذلك الارتفاع المستمر للتحويلات الاجتماعية التي تجاوزت 1200 مليار دينار سنة 2009(ملحق بيان السياسة العامة،2010، ص: 32).

أما بالنسبة لتحليل أسباب تزايد النفقات الموجهة للتسيير فهي مرتبطة بالنفقات المتعلقة بتغطية الأجور والتحويلات الجارية، ففيما يخص الأجور يظهر هذا الارتفاع الهائل خصوصا بعد سنة 2007

بسبب اعتماد نظام جديد للأجور على أساس الشهادات, وكذا قيام الحكومة برفع الحد الأدنى المضمون للأجور من 6000دج سنة 2000 إلى 18000دج سنة 2012, حيث شكلت الزيادات في أجور القطاع الحكومي والمنح والعلاوات والتي حسبت بأثر رجعي ابتداء من جانفي 2008، بالإضافة إلى توسع الحكومة في سياسة التوظيف حيث قامت بفتح عشرات الآلاف من مناصب الشغل في معظم القطاعات الحكومية سواء كانت دائمة أو مؤقتة.

أما بالنسبة لنفقات التجهيز فقد كانت في ارتفاع مستمر خلال الفترة 2000-2008 حيث بلغت نسبتها 47.08 % سنة 2008, كما بلغ متوسط معدل نمو نفقات التجهيز خلال هذه الفترة 25.82%, لكن مع الانخفاض المسجل في نفقات التجهيز خلال سنوات 2009و2010 مقارنة بسنة 2008 وكذا سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 أثر على متوسط معدل نمو نفقات التجهيز خلال فترة الدراسة, حيث بلغ 15.83%, في حين أن نفقات التجهيز لم تتجاوز نسبة 19.52% من الناتج الداخلي الخام.

يعود السبب الرئيسي لارتفاع نفقات التجهيز إلى اتباع الحكومة سياسة اقتصادية تنموية جديدة تقوم على التوسع في الإنفاق العام, وخصوصا الموجه للاستثمار وخلق الثروة(توفير السكن, البنية التحتية, الري والفلاحة, ...), وقد ظهر ذلك جليا من خلال البرامج التنموية المطبقة, حيث تم إرساء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 والذي خصصت له ميزانية قدرها 525 مليار دج, حيث ارتفعت نسبة نفقات التجهيز من 27.05% بالنسبة للنفقات العامة الإجمالية في بداية البرنامج سنة 2001 إلى 33.86% سنة 2004 في نهاية البرنامج, إلا أن نفقات التجهيز واصلت ارتفاعها مع مواصلة الحكومة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في شقه الثاني والمتمثل في البرنامج التكميلي لدعم النمو, حيث بلغت47.08% من إجمالي النفقات العامة سنة 2008, ثم بدأت هذه النسبة بالانخفاض لتبلغ 31.42% سنة 2013 ثم ارتفعت لتبلغ 39.70% سنة 2015 مع بداية البرنامج الخماسي الأخير ثم انخفضت مرة أخرى لتبلغ 35.62% سنة 2017 بسبب تزايد نسبة نفقات التسيير كنسبة من النفقات العامة.

2.3. أثر تنفيذ البرامج التنموية على معدلات البطالة: تعد البطالة ظاهرة ذات أبعاد مختلفة, فهي ظاهرة اقتصادية تبين وجود خلل في النشاط الاقتصادي كما تعد في الوقت نفسه ظاهرة اجتماعية لما لها من آثار اجتماعية على المجتمع.

1.2.3 تطور معدلات البطالة للفترة 2001-2018: شكلت البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2019 دعما معتبرا للنشاط الاقتصادي مقارنة بالفترة السابقة لها، التي تميزت بالخصوص بانخفاض في حجم الموارد

المالية للدولة مما ترتب عنه انخفاض في مستوى النفقات العامة نتيجة للظروف الاقتصادية السائدة أنذاك وشروط المؤسسات المالية الدولية للحد من عجز الميزانية المتزايد عن طريق اتباع سياسة مالية مقيدة مما انعكس سلبا على النشاط الاقتصادي.

الجدول 04: تطور حجم العمالة حسب القطاعات ومعدلات البطالة في الجزائر 2001-2018

الوحدة: ألف عامل

السنوات / المؤشرات	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
العمالة النشطة	8568	8762	9470	9492	10110	9969	10315	10544	10812	10661	11423	11963	11453	11931	12117	12298	12427
العمالة المشغلة	6229	6684	7798	8044	8869	8594	9146	9472	9736	9599	10170	10788	10239	10594	10845	10858	11049
الفلاحة	1312	1412	1617	1381	1610	1171	1252	1242	1136	1034	912	1141	899	917	865	1102	1146
الصناعة	861	804	1061	1059	1263	1028	1141	1194	1337	1367	1335	1407	1290	1377	1465	1493	1489
بناء وأشغال عمومية	650	800	968	1212	1258	1524	1575	1718	1886	1595	1663	1791	1826	1776	1895	1847	1901
تجارة وخدمات	3406	3668	4153	4393	4738	4872	5178	5318	5377	5603	6260	6449	6224	6524	6620	6417	6513
معدل التشغيل	29.8	30.4	34.7	34.7	37.2	35.3	37.0	37.2	37.6	36.0	37.4	39.0	36.4	37.1	37.4	36.9	36.9
معدل البطالة	**27.3**	**23.7**	**17.7**	**15.3**	**12.3**	**13.8**	**11.3**	**10.2**	**10.0**	**10.0**	**11.0**	**9.8**	**10.6**	**11.2**	**10.5**	**11.7**	**11.1**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Ministère des finances, DGPP, Direction du Recueil des informations, rétrospective statistique, Emploi et Chômage 2000- 2018, Alger ; disponible sur : http://www : dgpp-mf.gov.dz, consulter le :15/03/2019.

من خلال الجدول نلاحظ أن البرامج التنموية قد ساهمت في زيادة معدل التشغيل بنسب متفاوتة بين القطاعات الاقتصادية مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة، حيث سمحت البرامج التنموية من خلال السياسة المالية التوسعية والمتمثلة في زيادة الإنفاق العام، حيث انتقل عدد العمالة المشغلة من6229000 منصب شغل سنة 2001 إلى11049000 منصب شغل سنة 2018، كما انتقل معدل التشغيل من29.4% سنة 2001 إلى 39.0% سنة 2013 ثم انخفضت إلى36.4% سنة 2014 واستمرت على هذا النحو بسبب انخفاض أسعار المحروقات وعزوف القطاع العمومي عن فتح مناصب شغل جديدة،

وهو ما انعكس سلبا على معدلات البطالة والتي وصلت إلى 9.8% سنة 2012 ثم بدأت في الارتفاع مرة أخرى لتسجل نسبة قدرت بـ 11.7% في 2017.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة قطاع الخدمات والتجارة في توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة كانت كبيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث انتقل من 3406000منصب سنة 2001 بنسبة54.67% إلى 6513000 منصب عمل سنة 2018 بنسبة 52.41%، ثم يليه قطاع الفلاحة بنسبة مساهمة متوسطة 16.5% ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة متوسطة تقارب15% نتيجة الاهتمام بالبنية التحتية والسكن، أما قطاع الصناعة لم يتأثر بالشكل الكافي بتطبيق البرامج التنموية إذ سجل نسبة متواضعة في المتوسط تقارب 12.5%.

كما نسجل أن هناك مشاكل تعترض قطاع التشغيل منها ارتفاع نسبة المناصب المؤقتة خاصة عقود ما قبل التشغيل مما يجعل نسبة كبيرة تبقى مناصب مؤقتة وغير مستقرة.

3.3.أثر تنفيذ البرامج التنموية على معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية، ومن أهم المتغيرات الاقتصادية وأكثرها دلالة على الأداء الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي يعبر عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع، وبالتالي يكون النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي، ومحل اهتمام العديد من الاقتصاديين.

1.3.3. تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة 2001-2017: يعتبر هدف الرفع من معدلات النمو خلال فترة تطبيق البرامج التنموية من بين أهم الأهداف، والجدول الموالي يوضح معدلات النمو الحقيقي لهذه الفترة.

الجدول رقم 05: تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي (2001-2017).

الوحدة: نسبة مئوية %

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5.0	5.2	5.9	6.2	4.7	5.6	6.3	6.7	9.6	6.3	6.1	7.1	7.3	5.6	5.0	2.3	2.6
معدل النمو في قطاع المحروقات	(1.6)	3.7	8.8	3.3	5.8	(2.5)	(0.9)	(3.2)	(8.0)	(2.2)	(3.3)	(3.4)	(6)	(0.6)	0.2	7.7	(3)
معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	**2.1**	**4.7**	**6.9**	**5.2**	**5.1**	**2.0**	**3.0**	**2.4**	**1.6**	**3.6**	**2.8**	**3.3**	**2.8**	**3.8**	**3.7**	**3.3**	**1.6**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie, les rapports sur l'évolution économique et monétaire en Algérie, Tableaux Statistiques (répartition sectorielle de la croissance du PIB réel) 2005-2008-2012-2017.

– Ministère des finances, DGPP, Direction du Recueil des informations, rétrospective statistique, principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000-2017, Alger ; disponible sur : http://www : dgpp-mf.gov.dz, consulter le :15/03/2019.

–ملاحظة: الأرقام الواردة في الجدول بين قوسين أرقام سالبة.

من خلال الجدول رقم(05) نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي لسنة 2003 سجل معدلا قياسيا والذي بلغ حدود 6.7%، ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع معدلات النمو في قطاع المحروقات والذي انتقل من1.6- % سنة 2001 إلى 8.8% سنة 2003، ثم انخفض إلى 3.3% سنة 2004 ثم ارتفع إلى5.8% سنة 2005 ثم انخفض مرة أخرى إلى2.5- % سنة 2006، مما أدى إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى 2% سنة 2006 بسبب التراجع المسجل في نمو قطاع المحروقات، ثم بدأ في الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى حيث سجل أدنى معدل نمو سنة 2009 والمقدر ب1.6% بسبب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 والتي كان لها الأثر الكبير على معدلات النمو العالمية حيث كان لها انعكاس مباشر على الطلب على المحروقات ليسجل نمو قطاع المحروقات في هذه السنة 8.0- % وهو أدنى معدل نمو سجل في قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة. أما أكبر معدل نمو سجل بعد الأزمة المالية كان سنة 2014 والمقدر بـ 3.8%، وكان السبب في تواضع معدلات النمو الاقتصادي هو طول مدة التعافي من تبعات الأزمة المالية ثم تلتها بعد سنة 2014 الانخفاض المستمر في أسعار المحروقات مما نتج عنه معدلات نمو سالبة في القطـاع، على الرغم من معدلات النمو المسجلة خارج قطاع المحروقات والتي عرفت معدلات مقبولة حيث وصلت حدود 9.6% سنة 2009 ثم تراجعت حيث بلغت 2.3% سنة 2016، وهو ما يفسر تأثر معدل النمو الاقتصادي بنمو قطاع المحروقات.

الجدول رقم 06: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام (2001-2017).

الوحدة: نسبة مئوية %

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المحروقات	34.2	32.7	35.6	37.7	44.3	45.7	43.7	45.3	31.2	34.9	35.9	34.2	29.8	27.0	18.8	17.3	19.7
الفلاحة	9.7	9.2	9.8	9.4	7.7	7.5	7.6	6.6	9.3	8.5	8.1	8.8	9.9	10.3	11.6	12.2	12.3
الصناعة	7.5	7.5	6.8	6.3	5.5	5.3	5.1	4.7	5.7	5.1	4.6	4.5	4.6	4.9	5.5	5.6	5.7
بناء وأشغال عمومية	8.5	9.1	8.5	8.3	7.5	7.9	8.8	8.7	11	10.5	9.1	9.2	9.8	10.4	11.5	11.9	11.8
خدمات	21.8	22.2	21.2	21.2	20.1	19.8	20.5	19.1	23.6	21.6	20.1	20.4	23.1	24.3	27.2	27.6	26.2

قطاعات أخرى	18.3	19.3	18.2	17.1	14.9	13.8	14.2	13.8	19.2	19.4	22.1	23	22.7	23.2	26.1	25.4	24.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Ministère des finances, DGPP, Direction du Recueil des informations, rétrospective statistique, produit intérieur brut(SCN) 2000-2017, Structure du PIB(en%), Alger ; disponible sur : http://www : dgpp-mf.gov.dz, consulter le :15/03/2019.

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ تباين في مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام:

– قطاع المحروقات: يلاحظ من خلال الجدول المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام والتي قدرت في المتوسط ب33.41%، مما يؤكد أن قطاع المحروقات هو المحرك الرئيسي للنمو، كما توضح معطيات الجدول انخفاض مساهمته في الناتج الداخلي الخام بين سنوات 2006 و2017 أدى إلى تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي، مع ملاحظة أن النمو الاقتصادي سجل معدلات متزايدة خلال الفترة 2001-2005 نتيجة تحسن معدلات النمو في قطاع المحروقات.

– قطاع الفلاحة: تبقى مساهمة قطاع الفلاحة ضئيلة مقارنة بالاعتمادات المالية المرصودة لهذا القطاع من خلال البرامج التنموية، إذ لم تتعدى مساهمته في المتوسط 9.32% من الناتج الداخلي الخام، والذي كان دون الهدف المسطر والمتمثل في معدل سنوي في حدود 10% بسبب عدة عوامل منها المناخية بسبب الجفاف وأخرى مرتبطة بضعف الاستثمارات في القطاع، إلا أن هذه المعدلات تحسنت بين 2014 و2017 بسبب تحسن المناخ إضافة إلى الدعم الكبير.

– قطاع الصناعة: سجل هذا القطاع نسبة متدنية قدرت بـ 5.58% من الناتج الداخلي الخام وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بالقطاعات الأخرى، رغم الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع من خلال البرامج التنموية إلا أن غياب استراتيجية واضحة خاصة بالقطاع حال دون تسجيل معدلات مقبولة تعكس التطلعات والأهداف المنتظرة.

– قطاع البناء والأشغال العمومية: قدرت مساهمته في المتوسط بـ 9.55% من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يعكس الاعتمادات الكبيرة المخصصة لهذا القطاع من خلال البرامج التنموية والموجهة بالأساس إلى المشاريع السكنية بمختلف أنواعها وكذا المنشآت القاعدية.

– قطاع الخدمات: تأتي مساهمة قطاع الخدمات في المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام، حيث كانت المساهمة في المتوسط في حدود 22.35%، إلا أنه كان هناك تحسن في السنوات الأخيرة حيث وصلت نسبة المساهمة إلى 27.2% سنة 2017، ويرجع ذلك إلى التراجع الكبير في قطاع المحروقات مما انعكس على معدلات مساهمة القطاعات الأخرى.

4.3.أثر تنفيذ البرامج التنموية على معدلات التضخم: شغل موضوع التضخم حيزا كبيرا من اهتمام الاقتصاديين لماله من تأثيرات كبيرة على اقتصاديات مختلف بلدان العالم، كما يعتبر من أهم وأعقد الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها مجتمعات العالم وهي ظاهرة متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب، وهذا ما دفع بمختلف دول العالم إلى الاهتمام بهذه الظاهرة من خلال إيجاد الحلول والأساليب المالية والنقدية الملائمة لتجنب أو معالجة ظاهرة التضخم، وعليه سوف نحاول دراسة مدى تأثير سياسة الإنفاق العام التوسعية من خلال البرامج التنموية على معدلات التضخم في الجزائر.

4.3.1. تطور معدلات التضخم للفترة 2001-2018: تميزت هذه المرحلة بالوفرة المالية الناجمة عن ارتفاع عائدات الموارد الطاقوية، فانتقلت البلاد من وضعية مالية صعبة إلى وضعية مالية أحسن، مما سمح للحكومة بتطبيق برامج تنموية لتدارك النقائص ومواكبة الركب، الشيء الذي كان له أثر على معدلات التضخم المسجلة، والجدول الآتي يبين تطور معدلات التضخم خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 07: تطور معدلات التضخم للفترة (2001-2018).

الوحدة: نسبة مئوية %

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل التضخم	4.18	1.41	4.28	3.97	1.38	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78	6.40	5.59	4.27

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Ministère des finances, DGPP, Direction du Recueil des informations, rétrospective statistique, Évolution moyenne de l'indice des prix à la consommation 2000-2018, Alger ; disponible sur : http://www : dgpp-mf.gov.dz, consulter le :15/03/2019.

بعد ما سجلت معدلات التضخم انخفاض في أواخر تسعينيات القرن الماضي عادت للارتفاع مرة أخرى، حيث سجلت سنة 2000 معدل تضخم قدر بـ 0.33% لكن سرعان ما عاد معدل التضخم للارتفاع حيث سجل 4.18% سنة 2001، ويرجع السبب في ذلك إلى الوفرة المالية بالإضافة إلى اطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، والذي نتج عنه ارتفاع نفقات الموازنة العامة للدولة والتي صاحبها ارتفاع معدلات التضخم، حيث كانت معدلات التضخم ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى، حيث سجل 1.41% سنة 2002 ثم عاد للارتفاع سنة 2003 و2004 بسبب رفع الحد الأدنى للأجور وكذا عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في مختلف القطاعات الإنتاجية، ثم انخفض مرة أخرى سنة 2005 لتبلغ 1.38% ثم انتقل إلى2.31% سنة 2006 ثم استمر في الارتفاع ليبلغ 5.74% سنة 2009، حيث تميز معدل التصخم

بالاعتدال بسبب تدخل الدولة لضبط أسعار المواد الغذائية نتيجة الارتفاع المستمر لأسعارها في الأسواق الدولية، كما سجل معدل التضخم أكبر نسبة 8.89% سنة 2012 وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية بسبب ارتفاع الأجور، وكذلك ضخ مبالغ كبيرة ومعتبرة الناتجة عن المخلفات المالية لرفع أجور العمال والموظفين، ثم بدأ في التراجع سنة 2013 و2014 حيث سجلت نسبة 3.25% و2.91% على الترتيب، وهذا راجع لانخفاض أسعار الاستهلاك بسبب انخفاض أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى لتبلغ 6.40% سنة 2016 ثم انخفضت مرة أخرى لتبلغ 4.27% سنة2018، حيث تزامن الارتفاع مع بداية البرنامج الخماسي 2015-2019، وبدأ المعدل في التراجع مع قرب نهاية البرنامج الخماسي.

4. الخاتمة: لتصحيح أي اختلالات اقتصادية يجب تطبيق سياسة اقتصادية معينة تكون لها أثار مهمة على الاقتصاد الوطني، كما تختلف هذه الآثار حسب السياسة المطبقة، والجزائر باعتبارها دولة نامية تعتمد بشكل كبير على السياسة المالية من أجل التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية، كحفز النمو الاقتصادي وتقليص معدلات البطالة والمحافظة على معدلات التضخم عند مستويات مقبولة، ولأجل ذلك عمدت إلى تطبيق عدة برامج تنموية خلال الفترة 2001- 2019 ، والتي ترتب عنها تطبيق سياسة مالية توسعية تمثلت في زيادة النفقات العامة بسبب المبالغ الضخمة المرصودة من خلال البرامج التنموية لانعاش الاقتصاد، حيث كان لها أثار على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، والتي توصلنا من خلال دراستنا لها إلى مجموعة من النتائج:

– النمو المتسارع للنفقات العامة وذلك بسبب الوفرة المالية المترتبة عن ارتفاع أسعار المحروقات وإطلاق البرامج التنموية العمومية؛

– تشكل نفقات التسيير نسبة معتبرة من النفقات العامة بسبب ارتفاع أجور القطاع العمومي بالإضافة إلى عمليات التوظيف الجديدة وكذا الارتفاع المستمر في التحويلات الاجتماعية؛

– ساهمت البرامج من خلال التوسع في الإنفاق العام في زيادة معدلات التشغيل بنسب متفاوتة بين مختلف القطاعات الاقتصادية مما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة؛

– مشاكل كثيرة تعترض قطاع التشغيل منها ارتفاع نسبة المناصب المؤقتة خاصة عقود ما قبل التشغيل، مما يجعل نسبة كبيرة منها تبقى مناصب مؤقتة وغير مستقرة؛

– سجل معدل النمو الاقتصادي معدلات متواضعة بسبب اعتماد الاقتصاد على قطاع المحروقات بالرغم من المعدلات الإيجابية المسجلة في القطاعات الأخرى، حيث سجل أكبر معدل نمو سنة 2003 والذي بلغ6.9% بسبب النمو الكبير في قطاع المحروقات والذي بلغ 8.8%؛

– عادت معدلات النمو للارتفاع بسبب ارتفاع نفقات الميزانية مع بداية تطبيق البرامج التنموية سنة 2001، بسبب عدم تجاوب الجهاز الإنتاجي مع الزيادة المعتبرة في النفقات العامة، إلا أنه كان متحكم فيه بسبب تدخل الدولة لضبط أسعار المواد الغذائية نتيجة الارتفاع المستمر لأسعارها في الأسواق الدولية.

المراجع:

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي, تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الأول من سنة2001.

2- مصالح الوزير الأول, البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005– 2009, أفريل 2005.

3- بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد بتاريخ 24 ماي 2010، المتضمن برنامج الاستثمارات العمومية (برنامج التنمية الخماسي) للفترة 2010– 2014.

4- مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.

5- ن.دادي عدون، ع.الرحمن العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.

6- م. حسين الوادي، أ.عارف العساف، و.أحمد صافي، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013.

7- ب.الحجار، ع.الله رزق، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

8- ف.الحبيب ، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، الرياض، 1994.

9- م. ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي: نظرية ومفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001.

10- ع.صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1994.

11- أ.عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

12- ن.سعد الدين العيسي، إ.سليمان قطف، الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006.

13- Todaro M, Economic development in the third world, Longman, New York and London, 1989 .

14- Arrous J, Les théories de la croissance, édition du seuil, Paris, 1999.

15- Plan de travail du gouvernement, Pour la mise en œuvre de programme du président de la république, Mai 2014.

16- Ministère des finances, DGPP, Direction du Recueil des informations, rétrospective statistique, opération du trésor, Alger ; disponible sur : http://www : dgpp-mf.gov.dz, consulter le :15/03/2019.

17- Banque d'Algérie, les rapports sur l'évolution économique et monétaire en Algérie 2005-2010-2014-2017.

18- Ministère des finances, DGPP, Direction du Recueil des informations, rétrospective statistique, Emploi et Chômage 2000- 2018, Alger ; disponible sur : http://www : dgpp-mf.gov.dz, consulter le :15/03/2019.

19- Banque d'Algérie, les rapports sur l'évolution économique et monétaire en Algérie, Tableaux Statistiques (répartition sectorielle de la croissance du PIB réel) 2005-2008-2012-2017.

20-Ministère des finances, DGPP, Direction du Recueil des informations, rétrospective statistique, principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000-2017, Alger ; disponible sur : http://www : dgpp-mf.gov.dz, consulter le :15/03/2019.

21- Ministère des finances, DGPP, Direction du Recueil des informations, rétrospective statistique, produit intérieur brut(SCN) 2000-2017, Structure du PIB(en%), Alger ; disponible sur : http://www : dgpp-mf.gov.dz, consulter le :15/03/2019.

22- Ministère des finances, DGPP, Direction du Recueil des informations, rétrospective statistique, Évolution moyenne de l'indice des prix à la consommation 2000-2018, Alger ; disponible sur : http://www : dgpp-mf.gov.dz, consulter le :15/03/2019.